

من شرفة الصحافة

إغراق تشريعى!!

اثار النائب الوفدى محمد عبدالعليم داود فى جلسة مجلس الشعب أمس قضية التكدر، التشريعى التى تتختم جدول أعمال هذا المجلس قبل نهاية الدورة البرلمانية، وهو أسلوب تعودت عليه الحكومة منذ سنوات طويلة عندما تريد تمرير التشريعات التى تقدمها إلى البرلمان، حتى لا يطول الجدول الطويل حولها، تخوفاً من أن تتعطل عن الصدور، أو تكشف المناقشات بعض جوانب القصور أو الأغراض التى قد تفضل الحكومة بقاها مختلفة أو غير معلومة، وهو ما قد يكون احد أسباب كثرة التعديلات التشريعية.

النائب أشار إلى الحملات الصحفية ضد مجلس الشعب، وتتهمه بسلق القوانين، وطالب المجلس بأن يتفاعل مع الصحافة باعتبارها وسيلة التعبير الأمين عن الراى العام، وأكد أهمية مواجهة المجلس لهذه الهجمة القانونية التى تشنها الحكومة على المجلس هذه الأيام لإغراقه بالتشريعات، وأن يعطى المجلس لنفسه فرصة أوسع لإجراء الدراسات المتأنية، حتى يخرج التشريع خالياً من أى عوار تشريعى، خاصة وأن هذه الخاصية تكررت فى عديد من التشريعات، ومنها التشريع الذى يناقشه المجلس حالياً والخاص بالجمعيات الأهلية، وهو الذى سبق أن ناقشه المجلس منذ سنتين ثم صدر حكم بعدم دستوريته لأنه تضمن مواد تخالف أحكام الدستور، ولو كان المجلس قد تأنى لما عاد إلى دراسة القانون مرة أخرى، وتوفير الوقت لمناقشة قضايا أخرى، ذات أهمية للشعب المصرى.

ولم يترك الدكتور فتحى سرور الموقف بدون تعقيب عليه، فقال إن المجلس يتأنى ويدرس بكل دقة جميع التشريعات والموضوعات، وهو يبذل جهوداً فوق العادة تستوجب الشكر وليس النقد، وأن متوسط ساعات العمل خلال الدورة البرلمانية لا تقل عن ٢٥ ساعة فى الأسبوع، ثم قال: «واللاهم، بطولة لسان وبس!»

وإذا كان النائب الدكتور طلعت عبدالقوى «حزب وطنى» قد قال فى هذا السياق أيضاً مؤيداً، بأن المجلس يدرس التشريعات بكل عناية، فما رآه فى قول الدكتور فتحى سرور فى جلسة أمس الأول خلال مناقشة مشروع القانون الخاص بالجمعيات الأهلية، بأنه تشريع صدر و به عوار دستورى استوجب معه أن يعود إلى المجلس لإصلاح هذا العوار، وهل قام المجلس بدوره فى الدراسة التشريعية الواجبة بناء على القول الوارد على لسان رئيس مجلس الشعب نفسه وهو الاحرص على أداء المجلس لدوره التشريعى بكل كفاءة؟

عبدالجواد على